هجرة الكفاءات اليمنية للخارج: الأسباب والدوافع والمعالجات المقترحة

محمد ضيف الله القطابري
عضو هيئة التدريس بجامعة عمران
اليمن
dalrafikmy@tu.edu.ye

عبد السلام محمد البخيتي
عضو هيئة التدريس بالمعهد الوطني للعلوم الادارية
اليمن

الملخص:

أدت الاضطرابات السياسية والأمنية وتداعيات الحرب على اليمن خلال العقد الأخير الى زيادة وتيرة هجرة العقول والكفاءات اليمنية الى الخارج بحثاً عن حياة افضل ومستوى معيشي لائق وبيئة حاضنة اكثر أمناً واستقراراً مما أدى الى فقدان اليمن للكثير من عقولها وكفاءاتها التي هي في أمس الحاجة اليها لمساعدتها على الخروج من الازمات الكثيرة التي تعاني منها ورفع معدلات نموها الاقتصادي وتحسين كفاءة جهازها الإداري حيث تمثل هجرة هذه الكفاءات خسارة كبيرة لليمن لا يمكن تعويضها فتأهيل هذه الكفاءات مكلف جداً ويستغرق سنوات طويلة خاصة ونحن نعيش في عصر اصبح المورد البشري فيه هو المحرك الأساسي والرقم الصعب في معادلة التنمية وبغيابه والتفريط فيه تقل فرص النمو والتقدم والازدهار امام اليمن وتزداد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وقد عملت هذه الدراسة على تناول ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج وتحديد أهم الأسباب التي تقف وراء تناميها وتأثيراتها الكارثية على الدولة وعلى المجتمع كما قامت هذه الدراسة باستعراض أهم التجارب العربية والدولية التي يمكن الاستفادة منها في معالجة هذه الظاهرة كما قدمت هذه الدراسة العديد من الحلول المقترحة للتغلب على هذه المعضلة من خلال العمل على مسارين المسار الأول يهدف الى الاستفادة من العقول اليمنية في الخارج من خلال تمتين أواصر العلاقات معها والاستفادة من خبراتها المتراكمة ومحاولة اقناعها بالعودة الى الوطن من خلال تقديم التسهيلات المختلفة لها والمسار الثاني يتضمن معالجة الأسباب التي تؤدي الى هجرة العقول اليمنية الى الخارج من اجل الحد من هذه الهجرة لضمان بقاء هذه الكفاءات داخل الوطن عبر اتخاذ العديد من الإجراءات وتنفيذ العديد من التوصيات التي اقترحتها هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: هجرة، نزيف الادمغة، الكفاءات اليمنية، استقطاب العقول، النموذج الكوري، النموذج الكولومبي، تسرب الكفاءات، مؤشرات هجرة اليمنيين

Abstract

Political and security instability, along with the repercussions of the war in Yemen over the past decade, have led to a significant increase in the migration of Yemeni professionals and skilled individuals abroad in search of a better life, a decent standard of living, and a safer, more stable environment. This has resulted in Yemen losing many of its highly qualified minds and competencies—resources that are urgently needed to help the country overcome its numerous crises, boost economic growth rates, and improve the efficiency of its administrative system.

The migration of such talent represents a major loss for Yemen that cannot easily be compensated. Preparing and qualifying these professionals is extremely costly and requires many years, especially in an era where human capital has become the primary driver and the decisive factor in the equation of development. In its absence, opportunities for growth, progress, and prosperity diminish, and the gap between Yemen and developed countries widens.

This study examines the phenomenon of Yemeni talent migration abroad, identifies the main causes behind its escalation, and analyzes its severe impacts on both the state and society. It also reviews key Arab and international experiences that may be beneficial in addressing this issue. Furthermore, the study proposes several solutions to overcome this challenge through a two-track approach. The first track focuses on benefiting from Yemeni professionals abroad by strengthening ties with them, utilizing their accumulated expertise, and encouraging their return through various incentives and facilitative measures. The second track aims at addressing the root causes that drive Yemeni talent to emigrate, in order to reduce this outflow and ensure the retention of skilled individuals within the country by implementing various measures and recommendations proposed in the study.

Keywords: Migration, brain drain, Yemeni talent, talent attraction, Korean model, Colombian model, talent loss, indicators of Yemeni migration.

المقدمة

تمثل ظاهرة هجرة الكفاءات من الدول النامية الى الدول المتقدمة أحد أهم وأبرز الظواهر التي تحظى بالاهتمام والدراسة كونها تمثل مشكلة عويصة تؤرق الدول النامية المصدرة لكفاءاتها نظرا لما تتضمنه من انتقال لأفضل الكفاءات والطاقات البشرية من هذه الدول باتجاه الدول المتقدمة الأمر الذي يشكل مصدر خطر حقيقي ومباشر يمس بفرص نجاح مختلف

البرامج التنموية الموضوعة من طرف الدول النامية نظرا لافتقادها للمورد البشري الكفء الذي يمثل المصدر الحقيقي للتميز والقدرة على تحقيق النمو والتطور المنشود.

وانطلاقا مما سبق تبرز ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج والتي زادت وتيرتها خلال العقد الأخير نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني كواحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها اليمن اليوم حيث أن فقدان هذا النوع من الكفاءات غالبا ما يكون له العديد من الانعكاسات السلبية وذلك من حيث القدرة على تنفيذ البرامج والخطط الإستراتيجية الموضوعة وكذا من حيث التطور التنموي والاقتصادي والاجتماعي المنشود الأمر الذي يحتم على اليمن دق ناقوس الخطر والعمل بجدية على الحد من هذه الظاهرة نظرا لما لها من تأثير سلبي بارز على مسار نموها وتقدمها والعمل على بذل المزيد من الجهد في سبيل وضع المعالجات والسياسات والاليات الكفيلة بالحفاظ على ثرواتها وكفاءاتها البشرية القادرة على تسيير وقيادة عجلة البناء التنموي والاقتصادي لليمن

خاصة وانه لم يعد يخفى على أحد أننا نعيش عصرا لا مستقبل فيه للمجتمعات التي لا تملك المعرفة حيث أصبحت هذه الأخيرة دالة للثروة و مصدرا للنمو ومحركا فاعلا لجميع الأنشطة الاقتصادية ولم يعد امتلاك الموارد المادية لوحدها كافيا لتحقيق الرفاه الاجتماعي فالمنافسة بين الأمم اليوم تقوم على أساس درجة امتلاك مصادر المعرفة و القدرة على إنتاجها حيث يلعب رأس المال البشري دور هام في خدمة التنمية في جميع دول العالم دون استثناء ويعتبر أهم الثروات الطبيعية وكثير من الدول تفوقت حضارياً بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى شعوب منتجة.

ولا شك إن الاستنزاف الممنهج للعقل اليمني هو نتيجة لبيئة سياسية ومادية طاردة وإهمال لتلك العقول المبدعة في وطنها وتجاهلها وعدم إدراك أهميتها الأمر الذي جعل هذه العقول تهاجر إلى البيئة الحاضنة لها في الدول التي أدركت أن الأوطان لا تبنى بالعقول الفارغة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف الى معرفة الاسباب الحقيقية التي تقف وراء تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية وتحليل ودراسة الاثار والنتائج والأضرار التي تصيب الدولة والمجتمع نتيجة تنامي هذه الظاهرة ووضع المعالجات والحلول المناسبة التي يمكن ان تساهم في الحد من نزيف العقول والكفاءات العلمية التي تهاجر خارج اليمن والتي تعمق هجرتها مشاكل اليمن وتساهم في تخلفها وتراجعها في مجالات العلم والبحث المعرفي. فضلا عن زيادة حجم الفجوة المعرفية والتقنية التي تفصلها عن بقية دول العالم المتقدمة.

أسئلة الدراسة:

1. ماهي الاسباب الرئيسية التي تقف وراء تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج
2. ماهي الاثار والنتائج والأضرار التي تصيب الدولة والمجتمع نتيجة تنامي هذه الظاهرة
3. ماهي المعالجات والحلول المناسبة التي يمكن ان تساهم في الحد من نزيف العقول والكفاءات العلمية التي تهاجر خارج اليمن

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه سيساهم في تسليط الضوء على مشكلة خطيرة من أخطر المشاكل التي يواجهها اليمن اليوم والمتمثلة في انتقال افضل الكفاءات والطاقات البشرية من اليمن باتجاه دول الخليج والدول المتقدمة الأمر الذي يشكل مصدر خطر حقيقي ومباشر يهدد فرص نجاح مختلف البرامج التنموية الموضوعة من الحكومة اليمنية نظرا لافتقادها للمورد البشري الكفء الذي يمثل المصدر الحقيقي للتميز والقدرة على تحقيق النمو والتطور المنشود كما تبرز أهمية هذا البحث في كونه سيعمل على تحديد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج والاثار الكارثية المترتبة على هذه الهجرة كما سيعمل على اقتراح معالجات وحلول عملية للحد من هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة:

1. معرفة الاسباب الرئيسية التي تقف وراء تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج
2. تحليل ودراسة الاثار والنتائج والأضرار التي تصيب الدولة والمجتمع نتيجة تنامي هذه الظاهرة
3. وضع المعالجات والحلول المناسبة التي يمكن ان تساهم في الحد من نزيف العقول والكفاءات العلمية التي تهاجر خارج اليمن

منهجية الدراسة وأدوات جمع المعلومات:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المتاحة حول هذه الظاهرة من تقارير رسمية ومنشورات ودراسات سابقة ونتائج لقاءات المختصين للحصول على بيانات تساهم في اثراء هذا البحث ودعمه بالمعلومات والبيانات الموثقة .

الإطار النظري للدراسة

اولاً : حقائق وارقام حول ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج

يمكن وصف هجرة العقول أو هجرة الأدمغة بأنها العملية التي يفقد فيها بلد ما القوة العاملة الأكاديمية والفنية والتكنولوجية من خلال انتقال هذه العقول ورأس المال البشري إلى بلدان أكثر ملاءمة وأكثر تطوراً، ويمثل هذا الامر مشكلة عويصة للدول الأصلية، لأن الأفراد الأكثر مهارة وكفاءة يغادرون البلاد، ويساهمون بخبراتهم في اقتصاد البلدان الأخرى، حيث يمكن أن يعاني البلد الذي يغادرونه من صعوبات اقتصادية لأن أولئك الذين بقوا ليس لديهم "المعرفة" لإحداث فرق في الاقتصاد مقارنةً بالذين غادروه. ومصطلح «هجرة الأدمغة» هو مصطلح ابتدعته الجمعية الملكية البريطانية لوصف هجرة العلماء من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة وكندا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الميلادي بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها واكتشاف الانجليز لكبر حجم الخسائر التي اجتاحت بلادهم نتيجة هذه الهجرة.(نسيم وعطيوي – 2016م – ص14) كما عرفت منظمة اليونسكو مفهوم هجرة الكفاءات على أنه "نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق باتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لأنها نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري (الاتحاد البرلماني العربي– 2002م– ص3) في حين تعرف منظمة الهجرة الدولية هجرة العقول بأنها "هجرة دائمة أو طويلة الأجل للكفاءات العليا من دول المنشأ إلى الدول المضيفة الأمر الذي تكون له نتائج سلبية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الأصل. (المخادمي، –2010م –ص.1)

ومصطلح هجرة العقول أو هجرة الكفاءات هي مترادفات أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريبا عاليا والذين يغادرون بلدانهم الاصلية للعمل والعيش في بلدان أخرى ويشمل مفهوم الكفاءات حملة الشهادات العلمية والتقنية والفنية والأكاديمية كأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والعلماء والتكنولوجيين والباحثين وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والكيمياء والجيولوجيا والمبدعين والمخترعين (جامعة الدول العربية – 2014– ص9)

وظاهرة هجرة العقول والكفاءات ليست مقتصرة على اليمن فحسب فهي تشمل تقريبا معظم الدول العربية حيث تشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة إلى أن الوطن العربي يساهم بـ 31%من هجرة الكفاءات من الدول النامية ، وأن 50%من الأطباء ، و 23%من المهندسين ، و 15%من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص ، وأن 54%من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى بلدانهم وان الأطباء العرب فى بريطانيا يشكلون حوالى 34% (بدران – 2019م– – ص20)

وبحسب أرقام البنك الدولي وجامعة الدول العربية، فقد ارتفعت نسبة هجرة العقول من أصحاب الكفاءات والأكاديميين والمخترعين في مختلف التخصصات، من المنطقة العربية ارتفاعًا ملحوظًا وكبيرًا، وتصل بعض التقديرات إلى أن العقول والكوادر المهاجرة من العالم العربي تمثل 50% من مجموع تلك الكوادر العربية. (جامعة الدول العربية –2014م– ص21) وبالنسبة لليمن تشير الدراسات إلى أن ظاهرة هجرة العقول أو الأدمغة اليمنية ازدادت بشكل كبير في السنوات العشر الماضية حيث تمثل ظاهرة هجرة الكفاءات من العقول اليمنية مصدر قلق كبير لليمن التي هي في امس الحاجة الى جهود وخبرات ومهارات هذه الكفاءات لمساعدتها على الخروج من الازمات الكثيرة التي تعاني منها ومساعدتها على رفع معدلات نموها الاقتصادي والرفع من كفاءة وفاعلية جهازها الإداري حيث تشكل هذه الظاهرة مشكلة حقيقية تواجها اليمن في ظل الأوضاع والظروف الحالية التي تعاني منها حيث تخسر اليمن الكثير جراء استمرار هجرة عقولها وكفاءاتها التي وجدت لها مستقرا في دول الخليج وأوروبا.

وحول هذه الظاهرة كشف تقرير نشره موقع Global Economy، المتخصص بدراسة الآفاق الاقتصادية للبلدان، عن معدلات مرتفعة على مؤشر هجرة الكفاءات والكوادر العلمية في العالم العربي. حيث جاءت اليمن في المرتبة الثالثة بمعدل 6.7وجاءت سوريا في صدارة المؤشر كأسوأ الدول العربية من حيث هجرة الكفاءات، بمعدل مرتفع وصل إلى 8.1، تلتها المغرب في المرتبة الثانية بمعدل 7.4. (موقع عربي 21 – 2020م – https://arabi21.com)

وبحسب بعض الاحصائيات فقد هاجر خارج اليمن خلال السنوات العشر الماضية بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة والعنف العسكري المشتعل وانسداد أفق الحلول أكثر من عشرة آلاف كادر يمني نوعي على الاقل هذا إلى جانب عشرات الآلاف من حملة الشهادات العليا والمتوسطة، الذين يعملون في دول الجوار وقد اشارت دراسة صادرة عن إدارة السياسة السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب في 2010/02/18م الى ان عدد الكفاءات اليمنية التي هاجرت خارج اليمن 6,287 (الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب في 2010/02/18م– ص22) قبل العام 2011م فكيف الحال خلال الخمس عشر سنة الماضية من 2011م–2025م وهي السنوات التي شهدت المزيد من الصراعات والفوضى والعنف وعدم الاستقرار السياسي والأمني وفتحت الباب على مصراعيه لزيادة اعداد الكفاءات اليمنية المهاجرة للخارج.

وتحتل اليمن اليوم مرتبة متقدمة بين الدول العربية في تصدير عقولها للخارج حيث جاءت في المرتبة السادسة لقائمة الدول العربية التي تهاجر منها كفاءاتها بحثاً عن موطئ قدم في بلاد أخرى، في العام 2021م بينما احتلت الصومال المرتبة

الأولى تلتها فلسطين ثم سوريا والسودان، فيما جاءت المغرب في المرتبة الخامسة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– 2021م– ص49)

ووفقا لتقرير الهجرة العالمي للعام 2024م احتلت اليمن المرتبة الأولى في مؤشر الدول الهشة للعام 2020م والعام 2022م(وكالة الأمم المتحدة للهجرة –2025م –ص115) بينما حلت عام 2023م في المرتبة الثانية عالميا بعد الصومال مباشرة وحلت عام 2024م في المرتبة السادسة عالميا بعد الكونغو علماً بأنه يتم استخدام 12 مؤشر لتصنيف الدول الهشة من ضمنها مؤشر هجرة العقول الذي يشمل مدى قدرة الدولة على المحافظة على رأس مالها البشري التقني والفكري ولا يقيس مؤشر هشاشة الدول خروج الكفاءات وهجرة العقول وأعداد الكفاءات والمهنيين والمثقفين الذين غادروا أوطانهم فقط بل يقيس أيضا التأثير الاقتصادي والفراغ الاجتماعي الذي يتركه خروج تلك الأدمغة من بلادها والعواقب التي قد تترتب على ذلك على مستوى تنمية الدولة. (مؤشر الدول الهشة– الأعوام 2021م–2022م–2024م) وبلغ عدد طالبي اللجوء المسجلين في المنظمة عام 2021م 73055 وبلغ عدد الأشخاص النازحين داخليا نتيجة الصراع والعنف عام 2022م 4,527.000 منهم 171000 فقط نزحوا عام 2022م(وكالة الأمم المتحدة للهجرة 2025م – ص70,145)

وفي عام 2013م فقط وفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة فقط بلغ عدد اليمنيين المهاجرين (234 923) وفقا للجدول التالي الذي يحدد اهم الدول المستقبلة (جامعة الدول العربية– 2014م – ص 127):

جدول: رقم (1) اليمنيون بالخارج طبقاً لأهم الدول المستقبلة، 2013م

أهم الدول المستقبلة	العدد	أهم الدول المستقبلة	العدد	أهم الدول المستقبلة	العدد
السعودية	461 042	ليبيا	20 957	ألمانيا	2 164
الإمارات	201 451	البحرين	18 564	الأردن	2 074
الكويت	51 598	المملكة المتحدة	16 629	العراق	1 608
الولايات المتحدة الأمريكية	50 126	مصر	8 803	كندا	1 570
قطر	40 737	الجزائر	4 750	فلسطين	1 473
المغرب	1 134	السويد	1034	لبنان	37 520

المصدر: الأمم المتحدة) (2013إتجاهات أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون طبقا لدولة المنشأ ودولة الإقامة)قاعدة بيانات الأمم المتحدة. (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013

كما أكد تقرير حديث صادر عن وزارة التعليم العالي بصنعاء" أن الكثير من مؤسسات التعليم العالي خسرت الطلبة الوافدين إضافة إلى هجرة كثير من العقول اليمنية ذات المؤهلات العلمية العالية ما أدى إلى زيادة الأعباء على الجامعات وتحمل

تكاليف أجور أعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على الاستمرار في العملية التعليمية في الظروف الطارئة والاستثنائية التي تمر بها اليمن، وان مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية فقدت أيضاً معظم الأساتذة والعاملين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم واكتسبوا خبرة كبيرة جراء تركهم لوظائفهم أو الاستغناء عنهم بسبب عدم قدرة هذه المؤسسات خاصة الأهلية على تحمل رواتبهم في ظل توقف نشاطها فضلاً عن ارتفاع تكاليف مدخلات العملية التعليمية من مستلزمات وأدوات ومواد وأجهزة وانعدامها أحياناً في السوق". (شرف – 2020م – ص3)

كما أن العشرات من الخريجين وأصحاب الكفاءات يغادرون اليمن سنويًا للبحث عن العمل وتطوير المهارات. وتشير إحصاءات التقرير إلى أن أكثر 30 ألف شخص من حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادات العليا يعملون في دول الجوار وبعض الدول الأخرى. (المرجع السابق – ص3) كما كشفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال مؤتمر صحفي عقد في 6/ابريل/2021م في العاصمة صنعاء عن تكبدها لأكثر من 280 مليار ريال خسائر مباشرة وغير مباشرة ناتجة عن هجمات التحالف على اليمن خلال الستة أعوام الماضية كما ان الاضرار التي لحقت بالتعليم العالي لم تقف عند الأثار المباشرة لقصف المباني والممتلكات ولكن وصل الأمر الى هجرة معظم العقول و الكوادر اليمنية إلى الخارج وتسرب كثير من الطلاب بسبب ظروف المعيشة ، وتوقف منح التبادل الثقافي والتعليمي مع الدول ما حرم البلاد كثير من منح الابتعاث الخارجي(مؤتمر صحفي لوزارة التعليم العالي –2021م) كما تفيد بيانات نقابة المهندسين اليمنيين بأن عدد المهندسين في اليمن يصل الى 20 ألف مهندس وان 60% منهم قد هاجروا خارج اليمن ولم يتبقى منهم سوى 40% (علي –2023م – https://raseef22.net) فيما حذرت دراسة حديثة من خطورة النقص الكبير الذي تشهده اليمن في التخصصات النادرة وهجرة الكفاءات منها، وأكدت الإحصائية أن إجمالي من تبقى من ذوي التخصصات المهمة في اليمن لا يتجاوز (10) آلاف متخصص، وأشارت إلى أن هذا العدد يمثل نسبة ضئيلة بالنسبة لعدد السكان الذين يقترب عددهم من 30 مليون نسمة. ووفقاً للدراسة يبلغ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية – حسب آخر إحصائية للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم – 8019 يعملون في عشر جامعات حكومية، بينما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في 23 جامعة أهلية 20018. (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية – 2015م– موقع الوسط نت https://alwasat-ye.net/m/index)

وكشفت الدراسة عن أن الهجرة امتدت من هجرة دكاترة وأكاديميي الجامعات إلى هجرة الأطباء اليمنيين الذين اكتظت بهم مستشفيات دول الخليج في الوقت الذي تعاني المستشفيات اليمنية من نقص حاد في الأطباء. (المرجع السابق– 2015م– موقع الوسط نت)

كما تشير الاحصائيات ان عدد اليمنيين المهاجرين في الخارج ارتفع من 544,726 الف مهاجر عام 2000م ليصل الى 932,235 الف مهاجر عام 2013م(الاسكوا –2016–ص45) و 1,012,89 مليون مهاجر عام 2016م و1,301,166 مليون مهاجر عام 2021م في دول العالم المختلفة طبقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة ليسجل معدل تغير سنوي يبلغ 5,15 وهو ثاني اعلى معدل بين بلدان المشرق العربي (جامعة الدول العربية –2014م – ص 10 –11) وبذلك تصبح وتيرة زيادة المهاجرين من العراق واليمن هي الأكبر في الإقليم كما بلغت اعداد اليمنيين المهاجرين الى دول الخليج عام 2013م 773.992 (جامعة الدول العربية– 2014م – ص 20) وعام 2015م (871,375) وبلغ عدد الطلاب اليمنيين الدوليين المغادرين إلى الخارج من ذوي التعليم العالي عام 2013م مايقارب عشرة الف طالب(المنظمة الدولية للهجرة – 2015م– ص 69)

ثانياً : أسباب هجرة الكفاءات اليمنية الى خارج اليمن

هناك العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والأكاديمية والأمنية التي ساهمت مجتمعة أو منفردة في تزايد حدة النزيف للعقل المبدع اليمني والتي تقف وراء هجرة العقول والكفاءات اليمنية من أهمها:

1- الاضطرابات السياسية والأمنية التي مرت بها اليمن خلال العقدين الماضيين

دائما ما يؤدي انعدام الاستقرار من الناحية السياسيّة والأمنية وما يتبع ذلك من تدهور في الخدمات الحكومية المقدمة ونقص الرعاية الصحية وتقلص الفرص الاقتصادية والاستثمارية الى ترك الموهوبين وأصحاب العقول والكفاءات البلاد للبحث عن فرص عمل ورعاية صحية وخدمات ذات جودة عالية وتعليم أفضل لهم ولأولادهم حيث صنفت اليمن ضمن البلدان عالية الخطورة جدا عام 2018م (المنظمة الدولية للهجرة – 2020م – ص282) لذلك يمكن القول ان الاضطرابات السياسية والأمنية خلال العقدين الماضيين كان لها الدور الأكبر في اتخاذ الكثير من الكفاءات اليمنية قرار الخروج من الوطن للبحث عن فرص افضل للحياة التي ينشدونها لهم ولأسرهم او لاتخاذ قرار النزوح الى مناطق أخرى داخل اليمن وابتعادهم عن المؤسسات والاكاديميات والمراكز العلمية التي كانوا يعملون بها علما بأن اليمن تعد من اكثر دول العالم التي تعاني من مشاكل الهجرة والنزوح حيث احتلت المرتبة السادسة عالميا من حيث حالات النزوح الداخلي (الكوارث والصراعات،) عام 2018م (المرجع السابق– ص44) واحتلت المرتبة الثامنة عالميا عام 2022م(وكالة الأمم المتحدة للهجرة –2025م – ص145) ويبلغ عدد النازحين فيها ما يقارب ثلاثة مليون نازح يمثلون 8% من عدد السكان (منظمة الأمم المتحدة للتربية

والثقافة والعلوم –2019م –ص11)كما احتلت اليمن المرتبة العاشرة ضمن البلدان العشرون الرئيسية التي شهدت اكبر تغير سكاني نسبي في اسيا خلال الفترة من 2009م –2019م(المنظمة الدولية للهجرة – 2020م – ص70)

2- البطالة وتدني المستوى المعيشي

تتزايد معدلات البطالة في اليمن بشكل كبير نتيجة العديد من المسببات وكثير من الكفاءات لا يجدون لهم أي فرص للعمل داخل الوطن خاصة أصحاب الشهادات العليا حيث يشير تقرير البنك الدولي للعام 2010م الى ان اعلى معدلات البطالة في اليمن توجد بين أولئك الأشخاص ذوي المستويات العليا في التعليم . (وزارة التخطيط والتعاون الدولي– 2014م – صنعاء – ص14) مما يضطرهم الى البحث عن هذه الفرص خارجه ووفقاً لموقع "تريدينغ إيكونوميكس" الاقتصادي الذي نشر قائمة بمعدلات البطالة لكل دولة على مستوى العالم في ديسمبر 2023م بلغت نسبة البطالة في اليمن 17.53% وتعتبر من اعلى المعدلات (موقع تريدينغ إيكونوميكس" الاقتصادي – 2023م) كما نشر البنك الدولي إحصائيات محدثة حتى عام 2023 توضح أعلى 20 دولة في معدل البطالة احتلت اليمن فيها المرتبة الثالثة عشر(يوسف –موقع الجزيرة نت – 2024/9/27م) ووفقاً لمؤشر القدرة على توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والاحتفاظ بالكفاءات والمواهب الوطنية فقد تصدرت قطر الترتيب العالمي ثم الامارات المرتبة السادسة فيما يظهر عجز عدد كبير من الدول العربية في المحافظة على كفاءاتها ومواهبها الوطنية مثل اليمن التي حلت في المرتبة (139) والجزائر في المرتبة (137) ومصرفي المرتبة (133) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–2014م – ص1)ويكفي ان نذكر هنا ان معظم الجامعات اليمنية ترفض في العادة توظيف حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه من غير مبتعثيها بالرغم من وجود عجز كبير لديها مما يفاقم من معاناة حملة الماجستير والدكتوراه من غير مبتعثي هذه الجامعات ويضطرهم للبحث عن فرص في خارج اليمن كما يؤدي ضعف المردود المادي الذي يحصل عليه اصحاب الكفاءات العلمية، وانخفاض المستوى المعيشي لهم وعدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب لهم للعيش بكرامة الى اتخاذهم قرار الهجرة الى الخارج للبحث عن فرص عيش ودخل افضل يؤمن لهم ولأسرهم الحصول على احتياجاتهم المادية والمعيشية. خاصة بعد توقف صرف مرتبات هيئة التدريس في الجامعات الموجودة في المحافظات الشمالية منذ عام 2016م وتدني مرتبات هيئة التدريس في الجامعات الموجودة في المحافظات الجنوبية ومعاناتهم من ذات المشكلة –أي عدم انتظام دفع الرواتب إلى جانب تناقص قيمتها على نحو مطرد بسبب هبوط قيمة العملة المحلية في سوق الصرف. فبعد أن كان راتب الدكتور الجامعي يعادل نحو (1000 دولار أمريكي) بداية الحرب، صار يعادل الآن (140 دولارًا أمريكيًا تقريبًا. فالحوافز والمرتبات المجزية لها دور كبير في بقاء الكفاءات

في بلدانها وعدم اضطرارها الى الهجرة ويكفي ان نعرف ان الخليجيون تصدروا قائمة العرب الأقل رغبة في هجرة دولهم أو اللجوء منها خلال العشرين عاما الأخيرة"، حسبما كشف مسح قام به مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية (MenaCC)، مستندا إلى بيانات طلبات الهجرة واللجوء في العالم العربي خلال العقدين الماضيين بسبب الوضع المادي الجيد الذي يعيشون فيه رغم ان بيئة حياة الخليجيين لا تعد مثالية وتعاني من الكثير من التحديات وقد كشف التقرير الذي أصدره هذا المركز أنه خلال عام 2022م لم يتقدم سوى نحو 939 فرداً من سكان دول الخليج الست (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات) بطلب لجوء الى دول أجنبية وان هذا العدد يعتبر محدودا جدا بالمقارنة مع 134 ألف عربي من دول خارج منطقة الخليج، تقدموا بطلبات لجوء من دولهم في نفس العام. (موقع مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية– 2023م)

3- السياسات والتشريعات المتعلقة بالتوظيف والتعيين

تمثل سياسات وتشريعات الخدمة المدنية سبب رئيسي من أسباب هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج فهذه السياسات والتشريعات لا تفرق في تعاملها بين الموارد البشرية النوعية والمتخصصة التي تمتلك مهارات فنية عالية وبين الموارد البشرية العادية سواء من حيث التوظيف والاستقطاب والتعيين او من حيث الأجور والحوافز والعلاوات والمكافئات

فمن حيث التوظيف لم يفرق قرار وزير الخدمة المدنية والتأمينات رقم 98 لسنة 2007م بشأن نقاط المفاضلة للترشيح والاختيار لشغل الوظائف في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط بين حملة المؤهلات النوعية والنادرة وبين حملة المؤهلات العادية وتوزعت نقاط المفاضلة للترشيح مناصفة 30 نقطة للتقدير بغض النظر عن نوع المؤهل و30 نقطة لأقدمية التسجيل في الخدمة المدنية(قرار وزير الخدمة المدنية والتأمينات – 2007م –ص1)

ومن حيث الأجور والحوافز والعلاوات والمكافئات سنلاحظ لو استعرضنا الهيكل العام للأجور والمرتبات ان الفرق بين مرتب حامل شهادة البكالوريوس وحامل شهادة الماجستير هو في حدود 5000 الاف ريال فقط والفرق في العلاوة السنوية بينهما هو 250 ريال فقط والفرق بين مرتب حامل شهادة البكالوريوس وحامل شهادة الدكتوراه هو 12 الف ريال فقط والفرق في العلاوة السنوية 500 ريال فقط(قرار جمهوري رقم 99 لسنة 2006م – ص 179,188) كما ان العلاوات الممنوحة لحاملي البكالوريوس في الطب والهندسة هي نفس العلاوات الممنوحة لبقية حاملي البكالوريوس في العلوم الإنسانية المختلفة(تعميم وزير الخدمة المدنية والتأمينات – 2005م – ص2)

كما ظلت الأنظمة السياسية في اليمن على الدوام تحصر التعيينات في وظائف الإدارة العليا على الأشخاص المحسوبين عليها ويدينون لها بالولاء او وفق نظام المحاصصة الحزبية مما أدى الى تهميش الكثير من الكفاءات التي شعرت بعدم التقدير لها والاهتمام بها وبمهاراتها وخبراتها المتراكمة مما جعلها تفكر في الهجرة الى دول أخرى تقدرها ماديا ومعنويا وتمنحها الاحترام والمكانة اللائقة بها

4- تشجيع الدولة لهجرة الكفاءات من اجل دعم الاقتصاد الوطني بالتحويلات المالية التي يرسلها المغتربين الى اليمن

رغم الاثار السلبية التي تسببها هجرة الكفاءات من بلدانها الاصلية الا ان هناك بعض الإيجابيات التي تنتج من هذه الهجرة ومنها التحويلات التي يرسلها المهاجرون الى بلدانهم الاصلية والتي تساهم بشكل كبير في رفد الاقتصاد الوطني لهذه البلدان ومن ضمنها اليمن التي تستفيد كثيرا من هذه التحويلات حيث تراوحت تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج بين 1.1مليار دولار و1.4مليار دولار خلال الفترة 2001م-2011م وباتجاه تصاعدي عموماً، قفزت بعد ذلك إلى 3.3 مليار في عام 2012م نتيجة تغير آلية احتسابها من قبل البنك المركزي اليمني لتشكل ما نسبته 10% من الناتج العام الإجمالي المحلي لليمن(المتوكل واخرون – 2014م – ص9) كما بلغت نسبة التحويلات من اليمنيين في الخارج إلى اليمن ٢١٪ من نسبة الناتج المحلي الإجمالي حسب تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية للعام ٢٠٢٥م(منظمة الهجرة الدولية-٢٠٢٥م_ص14)

ولهذا فقد ركزت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بشكل رئيسي على وضع تصور يستهدف على المدى المتوسط والطويل زيادة فرص العمل لفائض العمالة اليمنية في الخارج وبهدف تسهيل تشغيل العمالة اليمنية وتصديرها إلى الخارج وفق احتياجات تلك الأسواق، سمحت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بإنشاء مكاتب التشغيل الخاصة بقرار رقم 10 لسنة 2002م وأصدرت منذ ذلك التاريخ 111رخصة لمكاتب التشغيل وعملت على توفير فرص عمل لـ 28132عامل يمني في الخارج. معظمهم يمتلكون مهارات وخبرات نوعية وفنية وتقنية متراكمة(المتوكل واخرون – مرجع سابق – ص22) كما عقدت اليمن عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرتوكولات ذات الطابع العام، للتعاون في مجال القوى العاملة وتسهيل اجراءات انتقال وتشغيل العمالة وفق مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك مع كل من البحرين والإمارات والسودان ومصر وتونس والأردن؛ وعلى أن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن ونظيراتها في الدول الأخرى التنفيذ والمتابعة. وقد تم توقيع آخر تلك الاتفاقيات مع إثيوبيا في مايو 2014م مع وجود عدد آخر من المشاريع في نفس السياق مع كل من الكويت وتنزانيا وجيبوتي والمغرب وليبيا. (المرجع السابق – ص23)

5- عدم اهتمام الدولة بتشجيع البحث العلمي ودعم الكفاءات

هاجر الكثير من الباحثين العلميين اليمنيين الى خارج اليمن نتيجة لتدني الوضع الاقتصادي وانخفاض الميزانيات المقدمة للبحث العلمي في اليمن وعدم توفر أي إمكانيات للبحث العلمي تشجع على إيجاد مناخ علمي هادف الى جانب عدم وجود مختبرات أو أقسام علمية للأفرع العلمية الهامة والمستقبلية مثل الطاقة النووية، فيزياء الجسيمات، الفيزياء الفلكية، أبحاث الفضاء، النانو تكنولوجي، فيزياء الطاقة العالية، وغيرها. وقد حلت اليمن في المرتبة (137) عالميا والمرتبة الأخيرة عربيا في مؤشرات الأركان الأساسية ذات الصلة بمحيط البحث العلمي في الدول العربية سنة 2018م وفق التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية سنة 2017م (بداش – 2019م– ص312) إضافة إلى ما سبق فإن المعلومات الدقيقة عن كم الأبحاث والإنتاج العلمي للكفاءات اليمنية ليست متوفرة وبعض هذه البيانات التي تم الحصول عليها تؤكد ان اليمن تنتج (0,76%)فقط من مجمل ما ينتجه العالم العربي من الأبحاث فضلا عن ان الإنتاج العلمي للجامعات اليمنية والباحثين من عام 1970م حتى شهر مايو/ 2012م بلغ عدد (1116) بحث وهذا الرقم يعادل نصف ما انتجته مصر من الأبحاث خلال النصف الأول من عام 2012م فقط . (وزارة التخطيط والتعاون الدولي –2014م– ص22)

عدم احترام المجتمع للكفاءات العلمية

يمثل العامل الاجتماعي المتمثل في عدم احترام المجتمع للكفاءات وللقدرات العلمية ودورها الإيجابي في المجتمع مقارنة برجال الاعمال والوجاهات الاجتماعية التي تحظى دائما بالتبجيل والاحترام على حساب هذه الكفاءات وفي قلة الثقة في كل ما هو محلي وفي عدم تشجيع الابتكارات والأفكار الجديدة. سبب أخر من أسباب هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج الى جانب وجود تشجيع واضح من قبل معظم أقارب واسر الكفاءات اليمنية لفكرة الهجرة مما يشكل تأثير كبير في اتخاذ هذه الكفاءات لقرار الهجرة الى الخارج

6- اغراءات الخارج

يمثل التقدّم الاقتصادي للدول المضيفة والمستوى المعيشي المرتفع في هذه الدول وتوفر الوسائل اللازمة للبحث العلمي والتطوير وتوفر الفرص للمتخصصين، وفتح المجالات الواسعة لهم الى جانب توفر الاستقرار السياسي والنفسي والأمني في تلك الدول وتوفر فرص العمل فيها عوامل جذب واغراء لا يمكن تجاهلها من قبل الكفاءات اليمنية. ومن أهم هذه الاغراءات نذكر:

- المحيط العلمي الأكثر تقدماً الذي يحفز على مواصلة البحث والتجريب وزيادة الخبرة حيث إن ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص البحث العلمي ووسائله.

- اعتماد الترقية والترفيع بالدرجة الأولى على البحث المنتج والكفاءة الفردية
- توفر الحرية السياسية والاجتماعية في البلدان المتقدمة الغربية الى جانب توفر الاستقرار السياسي والنفسي والأمني في تلك الدول.
- التقدّم الاقتصادي للدول المضيفة والمستوى المعيشي المرتفع فيها

ثالثاً : الاثار المترتبة على هجرة الكفاءات اليمنية الى خارج اليمن

مما لا شك فيه أن تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات والعقول اليمنية الى الخارج يترتب عليها الكثير من الآثار السلبية والانعكاسات الخطيرة التي تظهر واضحة في توقف عجلة التنمية في اليمن، وفي استنزاف شريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع بما يشكل خسارة في مجال التعليم بجميع مراحله متمثلاً في إهدار الأموال الطائلة التي تم إنفاقها على تعليم الكوادر والكفاءات العلمية وتدريبها فتأهيل هذه الكفاءات مكلف جداً ويحتاج إلى وقت كبير، وكمؤشر على ذلك النفقات العمومية في قطاع التعليم التي تقترب من 5,6% في اليمن من اجمالي الناتج الداخلي الخام (جامعة الدول العربية – 2014م – ص60)

والى جانب ذلك فأن هناك العديد من الاثار السلبية الناتجة عن هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج نذكر ما يلي:

1- تبديد وضياع رأس المال البشري لليمن

من أهم الآثار السلبية التي تمس البلدان المصدرة لكفاءاتها إلى جانب ضياع استثماراتها في مجال التعليم ومنها اليمن هو الضعف الذي سيمس قدراتها الذاتية على النجاح في قيادة عملية التنمية مما يؤثر سلبا على تقدم هذه المجتمعات حيث أن أي محاولة للتنمية وإحداث التغيير في ظل غياب القيادة الواعية والكفاءات المخلصة سيكون مآلها الفشل حتى وإن توفرت لها كل الموارد الطبيعية والمادية وذلك مرده أن المورد البشري هو المحرك الأساسي والرقم الصعب في معادلة التنمية وبغيابه والتفريط فيه تقل فرص الرقي والتقدم.

2- ازدياد الفجوة بين اليمن والدول المتقدمة واضعاف امل المجتمع في التقدم

يمثل فقدان اليمن لكفاءاتها خسارة فادحة يصعب تعويضها بشكل كبير وتنعكس سلبا على الظروف المعيشية لمواطنيها وعلى ناتجها الوطني وقدرتها على الرفع من مستويات النمو والتطور الأمر الذي يزيد من الفجوة الحاصلة اصلاً بينها وبين بقية دول العالم المتقدمة ووفقا لتقرير الهجرة العالمي للعام 2024م احتلت اليمن المرتبة 179 في التنمية البشرية للعام 2019م والمرتبة 183 للعام 2021م والمرتبة 164 في مؤشر حرية الانسان للعام 2022م والمرتبة 162 في مؤشر السلام العالمي للعام 2022م والمرتبة 106 في مؤشر جواز السفر للعام 2021م والمرتبة الأولى في مؤشر الدول الهشة للعام 2020م والعام 2022م (الاسكو– 2024م – 2025م –ص115)

3- تراجع مستوى التعليم وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي

تؤدي هجرة الكفاءات العلمية اليمنية وبالذات أساتذة الجامعات والاكاديميين الى انخفاض المستويات التعليمية في اليمن نتيجة تناقص عدد أعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة لعدد الطلاب في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية مما يؤدي إلى تخرج دفعات ذات كفاءة محدودة لا تتمكن من تلبية متطلبات سوق العمل كما أخذ مؤشر التعليم اتجاها تنازلياً منذ العام 2014 كنتيجة حتمية للحروب والصراعات التي أجبرت آلاف المعلمين على الانصراف عن التعليم نتيجة لانقطاع الرواتب والبحث عن مصادر أخرى بديلة لإعالة أسرهم مما أدى الى تدهور الخدمات التعليمية الامر الذي خلف نسبًا عالية من الأمية، بلغت في الأرياف نحو ،70 %مقابل 40% في المدن الحضرية، وأدى إلى بلوغ عدد الطلاب المتسربين من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة نحو المليوني طالب. (الائتلاف اليمني للتعليم للجميع – 2024م– ص14)

علماً بأنه وعلى مدى السنوات الماضية من عمر الحرب اليمنية، ظلّت مؤسسات التعليم العالي في المحافظات الجنوبية بعيدة عن الرقابة والتقييم في ظل غياب "مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي"، الذي شُكّل وفق القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009م(قرار جمهوري رقم 210 –2009م – ص1) بصفته "جهة مسؤولة عن شؤون الجودة وتحسين نوعية التعليم العالي في الجمهورية اليمنية". كما ان نزيف الأكاديميين اليمنيين متواصل حتى اللحظة، إذ تشير المعلومات الواردة من مكتب الشؤون الأكاديمية بجامعة عدن، إلى أن أعداد الأكاديميين المهاجرين والمنقطعين عن الجامعة وكلياتها في المحافظات الأخرى، وصل حاليًا إلى 200 أكاديمي وبزيادة تصل إلى تسعة أضعاف عددهم قبل اندلاع الحرب في العام 2015م، غالبيتهم من المبتعثين للدراسة،(موقع الخليج 360 https://news.gulf365.net/ وموقع خيوط – أكتوبر 2023م) فيما بلغت أعداد الأكاديميين المهاجرين من جامعة تعز، خلال سنوات الحرب 45 أكاديميًّا، بزيادة تصل إلى أكثر من ضعفين عن أعدادهم قبل الحرب، جميعهم أخذوا إجازات دون مرتبات، فضلًا عن 99 أكاديميًّا، تجاوزوا فترة الإيفاد للخارج ولم يعودوا، وفقًا لما ذكره القائم بأعمال رئيس جامعة تعز، الدكتور رياض العقاب. والذي أكد أن تأثير هجرة الأكاديميين على التعليم الجامعي كبير جدًّا، خاصة على بعض التخصصات النوعية، مثل: الهندسة، واللغة الإنجليزية، والطب، والعلوم الصحية". (واصل، – موقع خيوط، – 2022) كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين هاجروا في جامعات صنعاء وعمران واب والحديدة وتم تصفير مرتباتهم في كشوفات الخدمة المدنية نتيجة انقطاعهم عن العمل أكثر من 360 أستاذ جامعي بحسب قاعدة بيانات وزارة الخدمة المدنية والتطوير الإداري في صنعاء (وزارة الخدمة المدنية والتأمينات – 2024م ص 5و6و8)

4- تراجع وتدهور مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين

تتسبب هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج في عجز الحكومة عن تقديم الخدمات للمواطنين وخاصة الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية حيث تمثل هجرة الأطباء ورحيلهم كابوس يؤرق القطاع الصحي اليمني منذ سنوات، وجاءت الحرب لتفاقم المشكلة بزيادة وتيرة رحيلهم ليصل العجز في الكادر الطبي محلياً إلى 50% في القطاع الصحي (المجلة الطبية –2020م – ص10–11) مما يؤدي الى تدهور مستوى تقديم الخدمات الطبية وصعوبة التشخيص وإجراء العمليات المعقدة أو معرفة ماهية الأمراض المستعصية التي يعاني منها المواطنين

و تظهر مؤشرات مسحٍ شامل قامت به وزارة الصحة والسكان في 2014م حاجة المنشأت الصحية في اليمن، التي وصل عددها حسب نتائج المسح نحو (4207) منشآت، إلى رفدها بالكوادر المؤهلة، وخصوصاً المستشفيات والمراكز الصحية على مستوى المديريات والمحافظات. حيث لا تتجاوز تغطية الخدمات الصحية نسبة 64% من السكان، جلها يتركز في المناطق الحضرية وغياب تام للكوادر المتخصصة في المنشآت الصحية بسبب وجود عجز كبير في الأطباء والأخصائيين العاملين في اليمن، مقارنة بعدد السكان الذي يقترب من 30 مليون نسمة نتيجة هجرة هؤلاء الأطباء الى بلدان الخليج وأوروبا(وزارة الصحة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء –2014م –ص341)

وحسب التقرير الخاص بمؤشرات المسح فإن إجمالي عدد الأطباء في اليمن يصل إلى (4840) طبيباً، ونحو (12897) ممرضاً، وحوالي (16852) سريراً، و(1704) أخصائيين فقط، منهم (651) في صنعاء، و(457) في عدن، و(157) في حضرموت، بينما كانت محافظة ريمة هي الأقل بأخصائيّيْن اثنيْن، وقبلها محافظات مأرب والجوف والمهرة والمحويت بنحو 6 أخصائيين في كل منها؛ في حين لا يوجد في بعض المحافظات أي أخصائي. (المرجع السابق – ص200)

وبالنظر لهذه الإحصائية، فإن هناك طبيباً لكل أربعة آلاف نسمة، وأخصائياً لكل ثمانية آلاف كما اظهر مسح جديد في نوفمبر 2016م حول النظام الصحي في اليمن أجرته منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة والسكان ان اكثر من نصف المرافق الصحية في البلاد أغلقت أبوابها او ماتزال تعمل بجزء من طاقتها نتيجة النقص الحاد في عدد الأطباء في اكثر من 40% من المديريات وانه من اصل 276 مديرية شملها المسح فأن 49 مديرية تفتقر تماما للأطباء كما ان اجمالي 42% من المديريات لديها طبيبين فقط او اقل وان الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة النفسية والامراض غير السارية تتواجد فقط في 21% من المرافق الصحية العاملة في اليمن(صيداني و الوصابي – 2016م – ص 2)

وبحسب حديث نشرته وكالة سبأ لوزير الصحة العامة والسكان السابق في صنعاء. لا يتجاوز عدد الأطباء والممرضين اليمنيين المتواجدين في الداخل 2100 طبيب، و18 ألف ممرض. مؤكدا حاجة اليمن إلى نحو 30 ألف طبيب عام، وأكثر من 100 ألف كادر تمريضي. ويتضاعف احتياج اليمن إلى المزيد من الأطباء والممرضين في ظل النمو السكاني المتسارع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية وانتشار الأوبئة(المجلة الطبية – 2020م – ص10). وفي هذا السياق نشر موقع "بغ ثينك" العلمي، إحصاءات عن 115 دولة تتوفر المعلومات عنها بالنسبة لعدد الأطباء.. مقابل عدد السكان احتلت اليمن فيها الرقم 85 حيث يقابل الطبيب الواحد 3000 مواطن. (المرجع السابق ص11)

كما يؤكد الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان في حوار اجرته معه "26سبتمبر" بأن الأمانة العامة للمجلس استكملت انجاز 3 دراسات حول القضايا السكانية وارتباطها المباشر بالتنمية الشاملة. وان احدى الدراسات التي اعتمدت على دراسة سابقة تم اجرائها في 2021م اجرت عملية اسقاطات ديمغرافية وسكانية على مستوى الجمهورية اليمنية كانت نتائجها بأن عدد سكان اليمن سيتضاعف في 2045م ليصل الى 61 مليون نسمة وفي الجانب الصحي كشفت الدراسة بأن عدد الأطباء في اليمن في 2020م 7500 طبيب وطبيبة فيما سنحتاج في عام 2045م الى 55 الف طبيب لتحسين الخدمة الصحية(موقع ٢٦ سبتمبر https://26sep.net/ ٢٠٢٢م) ويتجسد هذا المأزق في الكوادر المتخصصة في كل المهن المرتبطة بالقطاع الصحي تقريباً حيث تعاني اليمن مشكلةً كبيرةً في التخصصات المتعلقة بالصحة النفسية، فعدد الأخصائيين في هذا المجال محدود للغاية، حيث لا يتجاوز (41) متخصصاً،(الرفيق –2012م– ص 11) وفي مجال الصحة العامة بلغ عددهم (226) فقط. كما المتخصصين في الأشعة لا يتجاوز عددهم (66) والمتخصصين في التغذية لا يتعدى عددهم (19) متخصصاً. والأهم من ذلك ندرة المتخصصين في التخدير، والذين لا يتجاوز عددهم (127)، وفي مجال الأطراف الصناعية لا يوجد متخصصٌ واحد. كما بلغ عدد المتخصصين في العلاج الطبيعي (18) وفي طب المجتمع (24) متخصصاً، أما في مجال الفيزياء فـ(24) متخصصاً فقط (المرجع السابق– ص12) وبالرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة لعدد الأطباء والعاملين في القطاع الصحي الذين هاجروا خارج اليمن الا ان بعض الأرقام التي يصدرها بعض مسؤولي وزارة الصحة اليمنية وبعض المهتمين بهذا الامر تؤكد ان عدد الكادر الصحي من أطباء وممرضين الذين هاجروا خارج اليمن هو بالألاف حيث تؤكد بعض هذه الاحصائيات هجرة اكثر من 60 اختصاصي من حملة الدكتوراه في الطب البشري يعملون لدى سبعة مستشفيات حكومية كما ان الاطلاع على كشف راتب هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء يظهر لنا ان عدد الأطباء والممرضين الذين انقطعوا عن العمل في المستشفى وتركوا اليمن خلال الفترة من 2015م – 2020م فقط قد بلغ

عددهم 165 ما بين طبيب وممرض وفني منهم 26 من حملة شهادات الدكتوراه في تخصصات طبية مهمة ونادرة و16 من حملة الماجستير مما يفاقم من نسبة العجز في الكادر الطبي في اليمن . (كشف راتب الكادر الصحي بهيئة مستشفى الثورة العام لشهر ابريل 2025م– ص12)

رابعاً : السياسات الحكومية الحالية المتعلقة بهذه الظاهرة:

باستثناء قيام الحكومة في أكتوبر 2009م بعقد ورشة الكفاءات اليمنية المهاجرة والتي شارك فيها حوالي (80) شخصية من الكفاءات العلمية المهاجرة من مختلف التخصصات العلمية المبرزة في بلدان المهجر ومن الكفاءات العلمية بالداخل بغرض ربط الكفاءات العلمية اليمنية في الخارج بتلك التي في الداخل(نتائج أعمال وتوصيات ورشة الكفاءات العلمية المهاجرة المنعقدة في صنعاء–2009م) فأن السياسات والتشريعات الحكومية لم تتطرق الى أهمية أو كيفية الحد من نزيف العقول اليمنية طوال السنوات الماضية ولم يتم التطرق الى هذا الموضوع الا مؤخرا حيث تضمن القرار الجمهوري رقم 12 لسنة 2024م بشأن تحديد المهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تكليف الوزارة ضمن المهام المناطة بها بالعمل على معالجة ظاهرة هجرة الكفاءات والعمالة الماهرة من اليمن وفق المادة 3 الفقرة 36 من هذا القرار(القرار الجمهوري رقم 12 لسنة 2024م– ص5)

كما صدر قبل ذلك قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (27) لسنة 2020م بشأن إنشاء الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وقرار رئيس الهيئة رقم(1) لسنة 2021م بشأن اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار حيث تضمنت الأهداف التي انشات الهيئة من اجلها بعض المهام والأنشطة المتعلقة بالحفاظ على الكفاءات اليمنية ووضع الوسائل والاليات المناسبة التي تساهم في الحد من هجرتها الى الخارج

كما تضمن الهيكل التنظيمي للهيئة انشاء قطاع تحت مسمى (قطاع الإبداع والابتكار) من ضمن مهامه العمل على وضع الآليات المناسبة لاستقطاب الكفاءات اليمنية العاملة في الخارج من باحثين ومخترعين ومبدعين وأكاديميين وتوثيق التعاون العلمي والتقني معهم للإستفادة منهم في نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا

كما تم انشاء إدارة عامة في هذا القطاع تحت مسمى (الإدارة العامة للكفاءات اليمنية في الداخل والخارج)

من ضمن المهام المسندة اليها العمل على وضع الاليات المناسبة للاستفادة من الكفاءات اليمنية في الداخل والخارج في نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا(قرار رئيس الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم(1) لسنة 2021م – ص19,22,11)

خامساً : التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها في إيجاد المعالجات لظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية:

يوجد في الدول النامية نموذجين تم تنفيذهما من أجل مواجهة هذه الظاهرة وهما :

اولاً النموذج الكوري :

هذا النموذج اختارته كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين وهو مكلف جدا من الناحية المالية، لأنه يفترض إعادة إنتاج نفس شروط العمل في البلد الأصلي للتمكن من تنظيم عودة حاملي الشهادات. وتهدف هذه الدول إلى استعادة الاستثمار الذي بذل في إعداد هذه الكفاءات، بالإضافة إلى فائض القيمة الناتج عن الخبرة المكتسبة في بلاد الاستقبال. ولنجاح هذا النموذج لابد أن تتوفر بعض الشروط، فهذه البلدان الثلاثة شيدت أثناء عدة عقود نموا مستمرا سمح لها بالوصول إلى مستوى مرموق في التنمية الاقتصادية، تدعمها إرادة سياسة في مجال البحث والتنمية، تخلق شروطا ملائمة للعودة الكثيفة للكفاءات العلمية المهاجرة(حميدوش – 2019م – ص284–285).

ثانياً النموذج الكولومبي :

يعد هذا النموذج أكثر برجماتية، حيث يهدف إلى جعل ذوي الكفاءات المهاجرين نافعين لبلدهم الأصلي حيثما يوجدون .وهذه التجربة خاضتها بعض البلاد، من بينها كولومبيا (شبكة كالداس) وجنوب أفريقيا (شبكة جنوب افريقيا للكفاءات المهاجرة في الخارج) وكذا الهند من خلال العلماء ورجال الأعمال الهنود العاملين في "السيليكون فالي" بالولايات المتحدة الأمريكية والذين أسسوا رابطتين من أشهر روابط العلماء في السيليكون فالي وهي "رابطة العلماء الهنود العاملين في السيليكون فالي"، ومنظمة رجال الأعمال الهنود العاملين في السيليكون فالي . هذا النموذج لا يفترض العودة الفعلية ويقتضي الأمر تطوير البلد لشبكة من الباحثين المغتربين هدفها من جهة تواصل الكفاءات فيما بينهم ومن جهة أخرى توطيد العلاقات مع بلدهم حتى يستطيعوا الإسهام –حيثما يوجدون –في التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لبلدهم الأصل. (نسيم و سميرة – 2016م – ص14) وفى هذا الإطار، تندرج بعض المبادرات التى تمت في بعض البلاد العربية سواء بواسطة السلطات العمومية أو المنظمات الدولية أو بعض المبادرات التي أطلقها المجتمع المدني (الاحمدي –2022م –ص 123)

تجارب عربية ودولية مقارنة لبرامج نقل المعرفة عن طريق المغتربين الذي تدعمه الأمم المتحدة كمثال على النموذج الثاني :

يظل برنامج تحويل المعرفة بواسطة المغتربين(Transfer of knowledge through) من أهم البرامج التي تم إطلاقها في المنطقة بواسطة برنامج الأمم المتحدة للتنمية وكان ذلك في عام 1977م وقد عمت هذه التجربة خمسين بلداً ومضمون هذه المبادرة هو التعرف على الكفاءات العلمية العاملة في الخارج وإقامة شبكة تسمح لهذه الكفاءات بتطوير »البحث والتنمية«

لصالح بلادهم، وأن يكونوا روافع إنتقال التكنولوجيا، وأن يساهموا فعلياً بواسطة الخبرة الدولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم وتحفيزهم على العودة إلى بلادهم لفترات محدودة وعلى نحو تطوعي للمساهمة في مشاريع تنموية. وهذا البرنامج تم تمويله بنسبة 50% من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و50% بواسطة بلاد الإستقبال .(جامعة الدول العربية – 2014م – ص 64) وإذا كانت حصيلة هذا البرنامج قد تمخضت عن نتائج مشجعة عبر العالم، كما هو الحال فى الصين وفى تركيا، ففى البلاد العربية كانت النتائج محدودة لكن وبالرغم من ذلك فأن فكرة هذا البرنامج القائمة على تحويل مفهوم " هجرة الأدمغة "من خسارة صافية للبلد المرسل إلى ربح له بعد أن اكتسبت الخبرة والتأهيل في بلد الاستقبال .فكرة مهمة وتستحق الدراسة. وقد تم تطبيق هذا البرنامج لنقل معرفة وخبرة الكفاءات المغتربة إلى الوطن الأم في كل من مصر ولبنان وفلسطين وبعض بلدان المغرب العربي. وقد تمكنت فلسطين بفضل تطبيق هذا البرنامج في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 2005من استقدام أكثر من (234)خبيراً فلسطينياً يتسمون بخصائص الكفاءات العليا والأدمغة في مجالات العلوم والاختصاصات الدقيقة والتنمية الزراعية والرعاية الصحية .(اللبدي –2018م – ص15–17)في حين تمحورت التجربة اللبنانية حول عقد جمعية المهندسين لمؤتمر موسع يضم ممثلي المهندسين اللبنانيين في الخارج للاستفادة منهم، ودمجهم في برامج الجمعية، والاعتماد على خبرات الكفاءات المتميزة في تخطيط مشاريع الإعمار، ودعوة كلية الطب في الجامعة الأمريكية الأطباء اللبنانيين المهاجرين للتدريس فيها والعمل في مشفاها، ودعوة أساتذة في تخصصات محددة للتدريس في الكليات الأخرى .وقد أحدثت الجامعة الأمريكية لهذا الغرض مكتباً دائماً لها في نيويورك للاتصال بالكفاءات اللبنانية وجذبها. (لبكي –2011م –ص12) وأما التجربتان التونسية والجزائرية فقد تمكنتا بواسطة هذا النوع من برامج نقل المعرفة والخبرة من الاستفادة من الكفاءات في بناء وتطوير(19) مشروعاً إنمائياً في مجالات الصحة والتعليم والطب النووي في الجزائر، ومن الاستفادة من تلك الكفاءات في وضع سياسات البحث العلمي والتقني وتحديث المناهج والتعليم في المؤسسات الجامعية المختلفة، وقدمت تحفيزات إضافية لها من خلال إعفاء العديد منهم من الخدمة العسكرية، وإتاحة تمثيلهم في البرلمان(مرسلي –2015م– ص24) كما استفادت المغرب من هذا البرنامج من خلال قيامها بوضع وسائل تسمح للمتخصصين المغاربة بالخارج المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وحثهم على القيام بمهام استشارية في بلدهم الأصيل تحت رعاية الأمم المتحدة. (حفيظ واخرون – 2019م –ص11)

الاستنتاجات من التجارب الدولية:

بالنسبة للنموذج الأول الذي طبقته كوريا والصين فأنه يصعب تطبيقه في اليمن وفي أغلب البلدان العربية لأن الشروط التي يتطلبها يصعب توفرها في هذه البلدان، إضافة إلى استمرارية عوامل الدفع التي كانت وراء هجرة هذه النخب، كما أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية والأمنية المستمرة قد رسخت موقف العزوف عن العودة. لكن اذا كان النموذج الكوري جد مكلف بالنسبة لليمن وخارج عن إمكانياته، فيبقى النموذج الكولومبي (نموذج كالداس) النموذج الأكثر ملائمة له. فاليمن يرغب أن يستفيد من هذه الكفاءات وهي مقيمة في بلدان الاستقبال، ويكون ذلك بخلق شبكات للباحثين في مختلف الاختصاصات تساهم في تنمية بلدانها على المستوى الاقتصادي والعلمي والتقني.

سادساً : التوصيات والمعالجات المقترحة للحد من هجرة الكفاءات اليمنية الى الخارج

يتطلب الحد من نزيف الادمغة والعقول اليمنية الى الخارج سرعة قيام الدولة بتنفيذ العديد من المعالجات الضرورية التي ستساهم في حال تنفيذها في القضاء على العديد من الأسباب التي تقف وراء هجرة العقول اليمنية الى الخارج ومن أهم هذه المعالجات نذكر ما يلي :

1- انهاء أسباب الحرب في اليمن

على الحكومة العمل بكل امكانياتها من اجل التعجيل بانهاء أسباب الحرب والخروج من حالة اللاسلم واللاحرب التي تمر بها اليمن حالياً بما يعمل على إعادة استقرار الوضع السياسي والأمني وتطبيع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتهيئة لإجراء مصالحة وطنية شاملة لضمان اشراك جميع افراد المجتمع ومكوناته في عملية البناء والتنمية وإيجاد المناخ والبيئة المناسبة المشجعة لبقاء الكفاءات اليمنية

2- وضع المعالجات المناسبة لحل مشكلة انقطاع المرتبات

على الحكومة وضع حلول عاجلة لمعالجة مشكلة انقطاع المرتبات خاصة مرتبات الاكاديميين والأطباء والمهندسين وغيرهم من الكفاءات اليمنية لضمان حصول هذه الكفاءات على أجر عادل وثابت يضمن لها حياة كريمة، بوصفها تمثل ركيزة أساسية في نهضة المجتمع اليمني واستقراره فانقطاع المرتبات كان من اهم الأسباب التي شجعت الكفاءات اليمنية على الهجرة الى خارج اليمن لكي تستطيع تأمين القوت الضروري لها ولمن تعول.

3- تعديل سياسات وتشريعات الخدمة المدنية

يجب على الحكومة ان تعمل على تعديل السياسات والتشريعات المنظمة للخدمة المدنية في اليمن كون معظم هذه السياسات قديمة وغير متوائمة مع التطورات الحالية والمستقبلية لليمن وخاصة ما يتعلق منها بنظام الأجور والمرتبات والحوافز حيث

يجب ان يعاد تصميم الهيكل العام للأجور والمرتبات ليتناسب مع طبيعة وخصوصية الوظائف الفنية والتقنية والطبية والهندسية والأكاديمية وبما يمكن شاغلي هذه الوظائف من الحصول على مرتبات وحوافز تتناسب مع طبيعة وظائفهم وتمكنهم من العيش الكريم كما يجب تعديل السياسات المتعلقة بالتوظيف بما يمكن الكفاءات اليمنية شغل الوظائف المناسبة لمؤهلاتهم وخبراتهم بكل يسر وسهولة بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة

4- استيعاب حملة شهادات الدكتوراه في الجامعات الحكومية

على الحكومة العمل على وضع الاليات المناسبة والكفيلة باستيعاب حملة شهادات الدكتوراه في مختلف الجامعات الحكومية فمن غير المقبول ان تخسر الدولة اليمنية ملايين الدولارات في تأهيل أبنائها وابتعاثهم للخارج ثم لا تقوم بالاستفادة منهم وتركهم يعانون البطالة او تركهم يهاجرون الى الخارج للبحث عن فرص عمل مع ضرورة العمل على تطوير وتعديل نظام الابتعاث الدراسي وتقليصه الى اكبر حد ممكن من خلال حصره على التخصصات النوعية النادرة ووضع الاليات المناسبة التي تضمن عودة الطلبة المبتعثين الى اليمن بعد انتهاء فترات ابتعاثهم

5- تشجيع البحث العلمي والشراكات مع العقول اليمنية المهاجرة

يجب على الحكومة ان تعمل على زيادة ميزانية البحث العلمي والتوسع في انشاء المراكز البحثية المتقدمة وتقديم كل أوجه الدعم المادي والتقني لها لضمان قدرتها على استقطاب أفضل الكفاءات العلمية الموجودة في اليمن وتشجيع الجامعات ومراكز البحث العلمية في اليمن على بناء شراكات فعالة مع العقول اليمنية المهاجرة والمتواجدة في اعرق الجامعات ومراكز البحث العالمية للاستفادة من خبراتها المتراكمة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تنمية وتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة وخلق تكنولوجيات اقتصادية تؤدي الى مجتمع علمي يؤمن بأهمية الربط بين الأبحاث العلمية والتطبيقات الصناعية

6- تطوير الاستراتيجيات والاليات الكفيلة بالحد من هجرة العقول اليمنية

يجب على الحكومة العمل على تكليف عدد من الخبراء المتخصصين لوضع استراتيجية متكاملة تشارك فيها الحكومة مع القطاع الخاص تهدف الى إيجاد الحلول العملية التي تساهم في استقرار الكفاءات الحالية في اليمن وتشجع عودة الكفاءات الموجودة في الخارج للمساهمة في إعادة بناء ما دمرته الحرب العدوانية على اليمن مع ضرورة العمل على تعميق الهوية الايمانية والانتماء الوطني والعربي والإسلامي داخل نفوس الشباب والأكاديميين والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي نجحت في الحد من هجرة كفاءاتها

7- الاهتمام الكافي بالكفاءات العلمية وتوعية المجتمع بأهميتهم

على الحكومة ان تعمل على توعية المجتمع بخطورة ظاهرة هجرة الكفاءات وحجم تداعياتها وتأثيراتها السلبية على الدولة والمجتمع من خلال المؤتمرات والندوات ووسائل الاعلام المختلفة وتضمين المناهج الدراسية القيم التي تحترم العلم والعلماء ليحظوا بالمكانة العالية في المجتمع مع ضرورة إيلاء الحكومة الاهتمام الكافي للكفاءات اليمنية من خلال العمل على انشاء قاعدة بيانات بهذه الكفاءات الموجودة في اليمن تتضمن اسهاماتهم وتخصصاتهم ومواقع عملهم ومن ثم فتح قنوات مستمرة للتواصل معهم تشعرهم بأهميتهم وقيمتهم والاستفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم ومنحهم الأولوية في التعيين وشغل وظائف الإدارة العليا وحضور المؤتمرات والندوات وورش العمل الداخلية والخارجية ومنحهم التسهيلات المختلفة بما في ذلك التامين الصحي الشامل لهم ولعائلاتهم

8- تفعيل دور الجهات الرسمية في معالجة ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية للخارج

على الحكومة العمل على تفعيل دور كلا من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التربية والتعليم والبحث العلمي والإدارة العامة للكفاءات اليمنية في الداخل والخارج التابعة للهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومساعدتها على تفعيل دورها في معالجة ظاهرة هجرة الكفاءات اليمنية للخارج

المراجع:

- الاتحاد البرلماني العربي، هجرة الأدمغة العربية نحو وضع سياسة واضحة للكفاءات العربية والحد من هجرتها ، ورقة مقدمة للمؤتمر العاشر للاتحاد،الخرطوم،السودان. فبراير 2002م
- الاحمدي ، تغريد – رؤية مقترحة للحد من هجرة المبدعين في ضوء تجارب بعض الدول– دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي للموهبة والابداع المستقبل والتحديات – أكتوبر –2022م –اثراء المعرفة للمؤتمرات والأبحاث والنشر –مكة – السعودية
- المتوكل ، يحي واخرون – اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية– دراسة منظمة الأمم المتحدة –اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) – أغسطس 2014م
- المجلة الطبية – العدد26– فبراير – 2020م – صنعاء –اليمن
- بداش، بوبكر – هجرة الكفاءات العلمية العربية بين أداء نظام البحث العلمي ومتطلبات حماية الملكية الفكرية – أوراق وابحاث وتقارير مؤتمر الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة عّمـان16–17 :تشرين الأول/اكتوبر 2019م– الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي– عمان– الأردن
- بدران ،عدنان – أوراق وابحاث وتقارير مؤتمر الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة عّمـان–17 : 16تشرين الأول/اكتوبر 2019م– الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي– عمان– الأردن
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–2014م – تقرير المعرفة العربي الشباب وتوطين المعرفة– شركة دار الغرير للطباعة والنشر–دبي الامارات العربية المتحدة
- بوقال نسيم وعطيوي سميرة – التحول من مفهوم استنزاف العقول الى مفهوم الكسب المشترك – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2عبد الحميد مهري– مجلة دراسات اقتصادية – العدد رقم 3– 2016م
- تشريعات الخدمة المدنية – قرار جمهوري رقم 99 لسنة 2006م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون نظام الأجور والمرتبات – وزارة الشؤون القانونية
- تعميم وزير الخدمة المدنية والتأمينات رقم 21 لسنة 2005م بشأن قواعد نقل الكادر الصحي الى الهيكل العام للأجور– 2005م
- حفيظ ،عبد الوهاب واخرون –هجرة الكفاءات تونس والفاقد المهاري المخاطر، الفرص والاحتمالات –أكتوبر 2019م

- حميدوش ،علي – سبل الاستفادة من العقول العربية المهاجرة بحث في التجارب الدولية الناجحة – أوراق وابحاث وتقارير مؤتمر الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة– عّمـان16–17 :تشرين الأول/اكتوبر 2019م
- دراسة صادرة عن إدارة السياسة السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية استعرضها الاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب في 2010/02/18م
- صيداني ، رنا و الوصابي ،صادق – النظام الصحي في اليمن – منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط– القاهرة – 2016م
- عبد القادر، رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،،2010م
- قرار جمهوري رقم 12 لسنة 2024م بشأن تحديد المهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- قرار جمهوري رقم 210 –2009م – بشأن انشاء مجلس الاعتماد الاكاديمي
- قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى 27 لسنة 2020م بإنشاء الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار
- قرار رئيس الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم(1) لسنة 2021م بشأن اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار–صنعاء –اليمن 2021م
- قرار وزير الخدمة المدنية والتأمينات رقم 98 لسنة 2007م بشأن نقاط المفاضلة للترشيح والاختيار لشغل الوظائف في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط – 2007م
- كشف راتب الكادر الصحي بهيئة مستشفى الثورة العام لشهر ابريل 2025م – صنعاء – اليمن
- اللبدي ، طاهر – دراسة حول دور الشتات الفلسطيني في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية –مؤسسة مبادرة الإصلاح – باريس – فرنسا – ديسمبر 2018م
- لبكي ، بطرس – الهجرة كتحد للاقتصاد اللبناني –الجامعة اللبنانية – مجلة الدفاع الوطني اللبناني– بيروت العدد– 76 – ابريل 2011م
- مرسلي ، زهرة– هجرة الكفاءات واشكالية التنمية في المغرب العربي – جامعة مولاي الطاهر– الجزائر – 2015م
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي – مشروع الرؤية الموحدة للتعليم في اليمن – سبتمبر – 2014م – صنعاء – ص14

المواقع الالكترونية

- جريدة 26سبتمبر – العدد(2346)2/يناير/2022م – موقع ٢٦ سبتمبر https://26sep.net/ يناير ٢٠٢٢م
- شرف ،محمد– دول الخليج تسرق العقول اليمنية –صحيفة الثورة اليمنية والثورة نت – صنعاء – العدد (20211)12/مارس/ 2020م – ص3– أيضا تقرير صادر عن وزارة التعليم العالي –صنعاء – https://althawrah.ye/archives/
- علي ،عبدالله – تحقيق (مهندسون يمنيون يتجاوزون ظروفهم الصعبة) تصريح للمهندس عمرو العاقل عضو الهيئة الإدارية لنقابة المهندسين اليمنيين – موقع رصيف22– 14/مارس/2023م – https://raseef22.net
- مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية (MenaCC) – الكويت – 2023م – الموقع الالكتروني https://manhom.com/
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية – نزوح جماعي للعقول الوطنية المهاجرة هرباً من واقع يحكمه الجهلاء الى واقع يحترم حملة العلم– يناير– 2015م– موقع الوسط نت – https://alwasat-ye.net/m/index
- مؤتمر صحفي لوزارة التعليم العالي – صنعاء –6/ابريل 2021م– موقع وكالة الصحافة اليمنية – https://www.ypagency.net
- موقع تريدينغ إيكونوميكس" الاقتصادي – (ديسمبر/كانون الأول 2023)
- موقع عربي 21 – 2020م – https://arabi21.com
- نتائج أعمال وتوصيات ورشة الكفاءات العلمية المهاجرة المنعقدة في صنعاء يوم الخميس الموافق 8أكتوبر–2009م في إطار أعمال المؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين المنعقد تحت شعار (تعزيز الروابط الوطنية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً)
- واصل، عصام "الأكاديميون تحت مقصلة الحرب"، موقع خيوط، 4 أكتوبر/تشرين الأول، 2022. https://www.khuyut.com/blog/academics-war و موقع 360 الخليج https://news.gulf365.net
- يوسف ، محمود – البطالة في الدول العربية – موقع الجزيرة نت – 2024/9/27م https://www.aljazeera.net/ebusiness/

التقارير

- الأمم المتحدة – الاسكوا – تقرير الهجرة الدولية للعام 2015م(الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة) – 2016م
- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021م
- الائتلاف اليمني للتعليم للجميع – تقرير واقع التعليم في اليمن 2023م –صنعاء – اليمن – 2024م
- التقرير الإقليمي للهجرة العربية الدولية (الهجرة الدولية والتنمية)–جامعة الدول العربية –قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة السياسات السكانية – القاهرة – مصر –2014م
- التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟ ، سلسلة تقارير ودراسات حول السكان و التنمية في المنطقة العربية ، جامعة الدول العربية ، إدارة السياسات السكانية و الهجرة .
- المنظمة الدولية للهجرة –تقرير الهجرة في العالم للعام 2020م – جنيف – سويسرا
- تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية للعام ٢٠٢٥م_الامم المتحدة _الاسكوا
- تقرير صادر عن قطاع تكنلوجيا المعلومات – وزارة الخدمة المدنية والتأمينات – 2024م
- تقرير مؤشر الدول الهشة صادر عن "صندوق السلام" و مجلة.Foreign Policy – واشنطن – الأعوام 2021م–2022م–2024م جامعة الدول العربية –قطاع الشؤون الاجتماعية –إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة– التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية –الهجرة الدولية والتنمية– 2014م
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم–التقرير العالمي لرصد التعليم (الهجرة والنزوح والتعليم في الدول العربية) –2019م
- وزارة الصحة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء – تقرير المسح الوطني الصحي الديموغرافي للعام 2014م
- وكالة الأمم المتحدة للهجرة – تقرير الهجرة العالمي للعام 2024م –المنظمة الدولية للهجرة– جنيف – سويسرا – 2025م